شـــبكة حقـــوق الأرض والســـكن
التحـــالف الدولـــي للمـــوئل

تقرير ورشة عمل "القاهرة 2050"
حول مشاريع التطوير الحضري وحقوق الناس في سكن لائق بعد ثورة 25 يناير
13-14 يوليو 2011
القاهرة- جمعية الصعيد للتربية والتنمية

نظمت شبكة حقوق الأرض والسكن بالتعاون مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني[1] ()؛ ورشة عمل حول "مخطط القاهرة 2050، ومشاريع التطوير الحضري وحقوق الناس في سكن لائق بعد ثورة 25 يناير"؛ وقد استمرت ورشة العمل على مدار يومين من 13 إلى 14 يوليو 2011، وذلك بجمعية الصعيد للتربية والتنمية.

وكان من أهداف الورشة فتح حوار علمي ومنهجي حول وضع أسس للمشاركة في صياغة سياسات جديدة للسكن والتنمية العمرانية، ومواصلة الجهد والمناصرة لتشكيل ائتلاف مدني شعبي، من أجل إعمال الحق في التمتع بسكن لائق كمطلب أساسي من مطالب الثورة، خاصة للفقراء والمهمشين اللذين يعيشون في ظروف سكنية غير ملائمة، والأكثر تعرضاً لانتهاكات جسيمة جراء عمليات التطوير والتنمية القائمة على الإخلاء القسري للسكان.

وقد شارك في ورشة العمل مجموعة متنوعة من المسئولين الحكوميين[2]، والباحثين، والأكاديميين، ونشطاء المجتمع المدني، تبادل كل منهم الرؤى والخبرات المختلفة فيما يتعلق بقضايا السكن وخطط التطوير العمراني في مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير. حيث عرضت الرؤية الحكومية أو الرسمية تجاه مشروع القاهرة 2050 وسياسات التطوير الحضري، في مقابل رؤية منظمات المجتمع المدني من خلال رصد المشكلات والانتهاكات الناشئة عن تنفيذ تلك الخطط والسياسات وأثارها على السكان والأحياء الفقيرة.

كما تضمنت الورشة عرض لشهادات حية من مختلف مناطق القاهرة، من قبل بعض الأشخاص اللذين تعرضوا لأضرار وانتهاكات جسيمة في تمتعهم بسكن لائق، نتيجة تنفيذ خطط التطوير العمراني وإعادة تخطيط إقليم القاهرة الكبرى.

وقد تناولت الورشة عديد من المحاور على مدار اليومين تناول المحور الأول صورة عامة حول أوضاع السكن في مصر، والذي قدم له **"ربيع وهبه" مدير البرنامج الإقليمي لشبكة حقوق الأرض والسكن**، من خلال عرض لأهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير، والتي كان من بينها عدم احترام وحماية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس على مدار العقود الخمس الأخيرة، والتي كانت واضحة بشكل جلي في تدهور مستويات التعليم والسكن والصحة والمياه؛ وانجراف الدولة بكل مؤسساتها إلى سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين من خلال القروض المشروطة ببرامج التكيف الهيكلي، وتحرير السوق لخدمة البلدان المتقدمة القوية على حساب البلدان الفقيرة التي وقعت ولا تزال تحت وطأة السياسات المالية والاقتصادية العالمية النيوليبرالية، وهذا ما ظهر في توجهات وسياسات الحكومات السابقة الاقتصادية

*مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة، المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي (أمان)، جمعية أنصار العدالة، مركز دعم التنمية، الجمعية المصرية للحقوق الجماعية، جمعية التنمية الصحية والبيئية، مركز الجنوب لحقوق الإنسان.

[2]- حضرت مجموعة كبيرة من المسئولين الرسمين ممثلين عن صندوق تطوير العشوائيات، و الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ومدير مشروع القاهرة 2050 لدى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، انظر الملحق (2).

والاجتماعية على مدار العقود الماضية؛ والتي كان من أبرزها خصخصة الموارد الطبيعية للدولة، وبيع الأراضي لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب بالأمر المباشر دون مراعاة لحقوق الشعوب والسكان أصحاب تلك الموارد.

كما استعرض "وهبه" أيضاً، سياسات التخطيط والتطوير العمراني التي كان يروج لها قبل 25 يناير، والتي كانت تهدف إلى تحويل القاهرة إلى مدينة عالمية ضمن إطار مشروع "القاهرة 2050"؛ والغموض الذي كان يكتنف تلك الخطة من قلة المعلومات وعدم وجود هيئة مسئولة موحدة عن المشروع بأكمله تتولى الرد على تساؤلات المجتمع فيما يتعلق بطرق وآليات تنفيذ ذلك المخطط، خصوصًا بعدما اتضح أن تنفيذ ذلك المخطط ينذر بانتهاكات كثيرة ضد سكان المناطق المستهدفة من التطوير وتشريدهم وتعرضهم للإخلاء القسري، وتضررهم بشكل جسيم من جراء عمليات الترحيل والإخلاء[3]، فضلاً عن عدم مشاركتهم بالأساس في تنفيذ تلك الخطة؛ وهو ما استمر عليه الحال بعد الثورة، من إتباع نفس السياسات السابقة دون تغيير، متمثلاً ذلك في عدم الوضوح في استمرار المشروع من عدمه، وذلك من خلال التصاريح المتضاربة من قبل المسئولين القائمين على المشروع؛ فضلا عن غياب الشفافية وأيضاً غياب المشاركة الشعبية في عمليات تطوير مجتمعهم، وكأن شيء لم يتغير بعد الثورة.

وأكد "وهبه"، أن سياسات التنمية العمرانية أو النمو الحضري، هي لاشك ظاهرة عالمية خطيرة، يشهد العالم بسببها كوارث كثيرة ومتصاعدة بسبب انتشار التلوث والازدحام والعشوائيات أو المستوطنات غير الرسمية، والتي نتجت عن انسحاب دور الدولة، في الوفاء بالتزاماتها تجاه الحقوق التي صاغتها في قوانينها الوطنية وصادقت عليها أيضًا في المواثيق الحقوقية الدولية، مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واختتم ممثل شبكة حقوق الأرض والسكن ورقته، بأننا أمام خياران لا ثالث لهما، إما الاستمرار على نفس نهج سياسات النظام السابق والذي لم نسقط منه سوى رأسه فقط، وإما الثورة على هذا النظام من خلال المطالبة باحترام وإعمال وحماية الحقوق والحريات وتطبيق التزامات الدولة تجاهها وفق ما ورد في الاتفاقيات الدولية؛ مؤكدا على أن إعلان الحكومة الحالية بعد الثورة نيتها عن الاستدانة من صندوق النقد الدولي، هو بمثابة استمرار في نفس السياسات السابقة، والتي ثار الناس عليها، وكأننا لم نصنع ثورة من الأساس.

فى السياق ذاته ، قدم **"د. شريف الجوهري"، مدير وحدة الدعم الفني وبناء القدرات بصندوق تطوير المناطق العشوائية التابع لرئاسة مجلس الوزراء؛** عرضًا عن برامج وأنشطة الصندوق، حيث تناول فكرة إنشاء الصندوق من خلال القرار الجمهوري الصادر في عام 2008، من أجل ضمان سكن أمن للسكان في المدن المصرية، وتحسين حياة قاطني المناطق العشوائية وبالأخص المناطق غير الآمنة. وكيفية التعامل مع المناطق العشوائية وتقسيماتها بحسب درجة الأمان ومدى قابليتها للتطوير، وكذلك منهجية العمل في تطوير المناطق العشوائية والتي تتم وفق ما أوضحه "د. شريف"، من خلال خمس مراحل 1- رصد الوضع الراهن ووضع إستراتيجية التطوير، 2- وضع مخطط التنمية والتصميمات الابتدائية، 3- إعداد برنامج التنفيذ، 4- إعداد الخطة المالية، 5- صياغة مسودة اتفاقية التعاون. واستعرض أيضًا كيفية التنسيق بين "صندوق تطوير العشوائيات" وبين بقية الأجهزة المعنية بعملية التطوير، سواء مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني، أو جهاز التنسيق الحضاري، وغيرهم من المسئولين. كما استعرض عمليات التطوير التي تجرى حاليًا، وتلك التي سوف تبدأ في الفترة القادمة في مختلف محافظات مصر.

إلى ذلك قد أوضح "د. شريف"، بأن الدولة قد بدأت الاهتمام بقضايا العشوائيات وتطويرها منذ وقوع كارثة الدويقة، التي أودت بحياة 119 شخص وتشريد مئات الأسر. ولذلك فصندوق تطوير العشوائيات معني بالدرجة الأولي بتطوير أو إزالة المناطق العشوائية غير الآمنة، يليها المناطق القابلة للتطوير، يليها المناطق غير المخططة. وأوضح أيضًا، أن الصندوق الآن قد تولى تطوير الأسواق العشوائية في الآونة الأخيرة، والتي يجري الآن حصرها على مستوى الجمهورية.

، أما المحور الثاني من فعاليات الورشة فقد جاء بعنوان "سياسات الإسكان في مصر قبل وبعد 25 يناير"، بدأها **"عبد المولى إسماعيل" عن الجمعية المصرية للحقوق الجماعية** بورقة عن سياسات التحرر الاقتصادي والحق في السكن في مصر، وقد أشار إلى أن سياسات تحرير السكن هي التي أدت إلى انهيار سياسات الإسكان فى مصر، لعدم مراعاتها البعد الاجتماعي، وانسحاب الدولة من دعم الإسكان الاقتصادي، وتوجيه جميع استثماراتها إلى الإسكان الفاخر؛ كما تطرق إلى

[3]- من المناطق الواقعة ضمن المخطط 2050، وشهدت تلك الانتهاكات (جزيرة الدهب، وجزيرة الوراق، منطقة مثلث ماسبيرو، أرض مطار إمبابة).

مشروع القاهرة 2050، من خلال تناول قضية أرض مطار إمبابة كنموذج، واستعرض المخالفات والانتهاكات التي وقعت على سكان تلك المنطقة في إطار ما يسمى بمشروع تطوير شمال الجيزة؛ وذلك من خلال فتح ممرات وطرق جديدة وربطها بالطريق الدائري، بحيث تكون هناك طرق أكثر اتساعا تساعد على إحداث خلخلة مرورية ويمكن من خلالها ربط أجزاء المشروع كاملا بالطريق الدائري وصولا لجزيرة الوراق لتكون "مانهاتن" جديدة كما قيل على لسان بعض الكتاب الذين كانوا يروجون لهذا المشروع.

فيما أكد على أن تنفيذ تلك العمليات، وما رافقها من تعدي على مئات الأفدنة من الأراضي الزراعية، غرب الدائري في منطقة الوراق، أدى إلى قيام مناطق عشوائية أخرى جديدة ، في ذات الوقت الذى كانت تتحدث فيه الحكومات السابقة عن مشاريع تطوير القاهرة والجيزة في إطار مشروع "القاهرة 2050". كما تناول "إسماعيل" أيضًا قضية رفع أسعار مواد البناء، واحتكار سوق البناء، مما أدى إلى خلق المزيد من الصعوبات أمام المواطن وحقه في الوصول إلى مسكن ملائم، منتقدًا دور الدولة في التعامل مع قضايا السكن في مصر بهدف الربحية والاستثمار، وليس كونه سلعة اجتماعية، يتطلب الأمر ضرورة توفيرها بشكل ملائم بما يضمن كرامة الإنسان في حصوله على مسكن لائق. وقد كان من غياب هذا الحق مزيد من التدهور في المستوى الصحي والتعليمي إضافة إلى البيئة السكنية، وتهميش الطبقة المتوسطة، فى الوقت الذى بدأت فيه ظاهرة الكانتونات والمدن المغلقة على أصحابها والتى تقطنها طبقة الأثرياء في تجمعات سكنية حول القاهرة، فيما صار الفقراء أكثر فقرا في أحزمة العشوائيات التي تحيط بالمدينة.

ونوه "عبد المولى" ، لخطورة السماح للأجانب بتملك العقارات في مصر، وما يترتب على تلك العملية من آثار ضارة على أسعار السكن، وارتفاع قيمته النقدية على الرغم من تدني أو عدم توافقه مع مساحة الوحدة السكنية. وأن هناك بيزنس يدار من جراء تملك الأجانب للعقارات، يضر بالاقتصاد القومي، وينتهك حق الإنسان في توفير سكن ملائم له.

من ناحية أخرى قدم **"محمد عبد العظيم"، عن المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي (أمان)**، ورقة عن مشروع القاهرة 2050 من منظور حقوقي، تعرض فيه لكيفية تنفيذ المشروع وما هي المناطق التي سوف تتعرض لحالات إخلاء وترحيل، وأكد على أن الجميع ليس ضد مبدأ التنمية والتطوير، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو أين يتم نقل السكان اللذين سوف يتم ترحيلهم؟، وما المعايير التي سيتم على أساسها تعويض هؤلاء السكان، ومدى ملائمة السكن البديل في توفير معيشة إنسانية كريمة للسكان؟ كما استعرض المناطق التي سيتم إعادة تخطيطها وتطويرها ضمن المشروع، موضحا أن نزع الملكية من السكان يجب أن يكون في خدمة الصالح العام، وليس في خدمة طبقة معينة من طبقات المجتمع على حساب الفئات الأخرى.

وتناول أيضًا بعض الحالات التي تعرضت لإخلاء قسري وتشريد، فضلا عن عدم ملائمة السكن البديل للمعيشة ولم يكن في بعض الأحيان يشتمل على المرافق والخدمات الصحية، وأكد على أن تلك المشاريع تتم في الأحياء التي تحتوي على نسبة كبيرة من الفقراء والطبقات المهمشة في حين أننا لانسمع عن تنفيذ ذلك المخطط في الأحياء الأخرى الراقية التي تضم طبقة الأثرياء ورجال الأعمال، مثل (الزمالك، جاردن سيتي، المهندسين) والتي تحتوي أيضا على العديد من العشوائيات السكنية، في إشارة منه إلى أن الهدف من المخطط هو التخلص من وترحيل الفقراء والفئات المهمشة من السكان إلى أطراف القاهرة الكبرى.

إلى ذلك، قدم **"إلهامي الميرغني" عن جمعية التنمية الصحية والبيئية**؛ ورقة بعنوان "قراءة في الموازنة العامة للدولة، وقضايا السكن في مصر،" حيث تعرض فيها أهمية دراسة الموازنة العامة للدولة وما توفره من دعم لقطاع الإسكان في مصر، حيث أن مخصصات الموازنة العامة للدولة هي التي تدل على مدى اهتمام الدولة بقطاع الإسكان وتطويره وتنميته. وأكد "الميرغني" على أن الموازنة العامة مرتبطة بحياتنا اليومية، لأنها ترصد ميزانية رصف الشوارع، وتغيير شبكات المياه المتهالكة، وتنقية مياه الشرب، فضلا عن توفير السكن الملائم، وغيرها من الاحتياجات الأساسية اللازمة لمعيشة الإنسان. وكذلك هي التي تحدد الأولويات وتوضح دور كلا من القطاع العام والخاص في عملية الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات. وأوضح أن موازنة 2011-2012، قد تحدثت عن زيادة الدعم المخصص لإسكان محدودي الدخل 500 مليون جنيه، ولكن هل هذا المبلغ كافي لتغطية الاحتياجات لمحدودي الدخل؛ دون أن نربط ذلك بمعدلات التضخم ونسب الزيادة السكانية، ودون معرفة بنود الإنفاق؟ وذكر أن 27% من الوحدات السكنية في مصر مغلقة أو خالية[4].

[4] لدينا في مصر 2.1 مليون وحدة سكنية مغلقة و 5.8 مليون وحدة سكنية خالية أي 7.9 مليون وحدة سكنية من بين 27.8 مليون وحدة سكنية.

وذكر "الميرغني" أيضاً، أن خطط الإسكان في مصر خلال الأعوام السابقة كانت تعتمد على القطاع الخاص، وتراجع دور الدولة، مع السماح بتملك الأجانب للعقارات والأراضي؛ مما تسبب في انفجار أسعار العقار في مصر وازدياد التجمعات العشوائية كحل شعبي لمواجهة غياب الحق في السكن كحق أساسي للقاعدة العريضة من الشعب المصري الكادح. وفي نهاية عرضه أكد "الميرغني" على أن موازنة الدولة في الإسكان يتم عرضها كأرقام إجمالية، بحيث يصعب علينا كأفراد ومنظمات مجتمع مدني متابعة وتقييم البيانات، خاصة مع ندرة المعلومات وغياب الشفافية والمشاركة. ونادى باستعادة دور الدولة مرة أخرى في دعم الإسكان، وعدم تحويل شركات القطاع العام والهيئة التعاونية للبناء والإسكان إلى قطاع خاص وشركات قابضة مثل مرفق مياه الشرب والصرف الصحي، والذي أدى إلى رفع التكلفة ورفع الأسعار دون تحسين الجودة واستمرار شبكات المياه المتهالكة وعدم عدالة التوزيع، والسير على مبدأ من يدفع أكثر يحصل على خدمة أفضل.

وقد أعقب هذه المداخلات العديد من النقاشات خاصة تلك التعليقات التي وردت من قبل المسئولين بهيئة التخطيط العمراني وصندوق تطوير العشوائيات وبين أفراد ومنظمات المجتمع المدني، وجميعها تؤكد على أن هناك افتقار للمعلومات بشأن خطط التطوير والتنمية في مصر بشكل عام، وكذلك مصير خطة 2050 من حيث آلية تنفيذها، أيضاً وفقا لما ذكره السيد، **باسم صابر مسئول مشروع 2050 ضمن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**، بأن خطة القاهرة 2050 تم تسويقها للناس بشكل خاطئ، وأنه كان يجب أن يتم تسويقها بشكل تدريجي وعلى عدة مراحل، حتى لا تحدث ذلك الجدل المثار حولها. أيضًا اتضح من خلال النقاشات أن المسئولين مقيدين بالأوراق والتخطيط النظري بعيدا عن واقع تطبيقه على الأرض، وهو ما تركز عليه منظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية التي ترى ما يحدث على الأرض، ولذلك اشتملت على ما هو موجود بالأوراق نقلا على لسان المسئولين، وما هو مطبق على الأرض نقلا عن النشطاء والحقوقيين. كذلك أكد المسئولون الحكوميون من صندوق تطوير العشوائيات والهيئة العامة للتخطيط العمراني خلال المناقشات المتعلقة بحالات الإخلاء القسري والتشريد ونزع الملكية، على أنهم غير معنيين بآليات التنفيذ الخاصة بالتطوير وإعادة التخطيط، وأرجعوا مسئولية ذلك إلى المحافظة والحي.

وجاء **المحور الثالث** من فعاليات الورشة متناولا **عرض لشهادات حية** من أفراد تعرضوا لانتهاكات وأضرار جسيمة بممتلكاتهم جراء عمليات الإخلاء القسري، وتسكينهم بمساكن غير لائقة ولا تتناسب مع الحد الأدنى من ضروريات الحياة[5]. فضلا عن شهادات حية عن الانتهاكات التي شابت عملية تطوير أرض مطار إمبابة وتجربة الأهالي في الوقوف والصمود ضد هذا المخطط على كافة المستويات. حيث عرضت **"فاطيما إدريس"** الأوضاع السيئة والمتدهورة للاجئين وحقهم في الحصول أيضا على سكن لائق وصحي.

وعقب عرض الشهادات الحية، بدأت المداخلات والتعليقات على تلك الشهادات والتي لوحظ أن بعض المسئولين من هيئة التخطيط العمراني ليسوا على دراية أو علم بما يحدث من انتهاكات ضد السكان أثناء تنفيذ عملية التطوير أو إعادة التخطيط، على الرغم بأن البعض منهم قد أكد أنه يطالب بمتابعة ما تم من تنفيذ لعملية إعادة التخطيط أو التطوير وما إذا ما كان هناك أشخاص لم يحصلوا على تعويضات أو سكن بديل.

إلى ذلك اقتصر المحور الرابع وبشكل موجز عن تعريف بـ **مركز معلومات البنك** والتي تحدثت عنه **"إيمي عقداوي"، ممثلة المركز عن إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط**، وأول شيء قامت السيدة "إيمي" بتوضيحه، أن هذا المركز هو منظمة غير حكومية ليست تابعة للبنك الدولي كما يظن الكثيرون للوهلة الأولى؛ وأن المركز يعمل على مراقبة الأنشطة والمشاريع التي يمولها البنك الدولي على مستوى العالم، وذلك من خلال الضغط على البنك من أجل إعمال مبدأ الشفافية والحق في الحصول على المعلومات.

أيضًا قدمت السيدة "إيمي"، منهجية المركز في التعامل مع البنك الدولي للحصول على المعلومات فيما يتعلق بالمشاريع التي يمولها في المنطقة وبالأخص مصر، حيث عرضت "إيمي" أن البنك سوف يمول عدة مشاريع في مصر بعض منها يدخل ضمن خطة مشروع القاهرة 2050. وأوضحت أيضا أننا يجب أن نتعاون سوياً، من أجل أن نضغط على البنك الدولي لكي ينشر كل ما لديه من معلومات عن تلك المشاريع التي سيجري تمويلها في مصر.

[5] تم عرض شهادات حية من إمبابة - عزبة الهجانة – سكان الإيواء بمسطرد – منشية جمال عبد الناصر بحلوان.

وشرحت بشكل مفصل كيفية الدخول على موقع البنك الدولي والحصول منه على المعلومات التي ينشرها عن المشاريع التي يمولها في مصر باللغة العربية، والتي جاءت أيضا كمجهود قام به المركز من أجل أن تكون متاحة للجميع في المنطقة. وقد كان يغلب على الجلسة الطابع النقاشي والمداخلات أكثر منه استعراض للمعلومات، خصوصا بالنسبة للمشاركين من المسئولين الحكوميين، وعلى رأسهم ممثلي صندوق تطوير العشوائيات، والذي كان يستفسر بشكل مستمر عن تلك المشاريع خاصة أنهم مثل بقية المشاركين تعرفوا على معلومات تعرض لأول مرة من خلال مركز المعلومات للبنك الدولي. مثل تمويل مشروع تجديد وإحلال شبكة المواصلات في القاهرة الكبرى.

إلى ذلك جاءت **فعاليات اليوم الثانى** من الورشة تحت عنوان استراتيجيات وأدوات الدفاع عن الحق في السكن اللائق، تناول فيها مجموعة من النشطاء والحقوقيون تجربتهم في حشد آليات الدفاع والمناصرة في دعم وتعزيز المطالبة بالحق في السكن اللائق، حيث بدأ **"محمد عبد العظيم "ممثل "المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي "(أمان)** في عرض تجربة **الحق في المدينة**، وتناول عدة نماذج دولية لكي نحاول أن نجد صيغة أو منهجية يمكن من خلالها المطالبة بهذا الحق وتطبيقه في مصر؛ فيما تناول **"محمود العدوي" ممثل "مركز دعم التنمية"**، تجربة التشبيك والحملات من أجل المطالبة والوصول للحق في سكن لائق، في قرية الصحابي بأسوان، وكيف أن تلك التجربة كانت ثرية جدا بما قدمته من أبعاد حقوقية وثقافية يجب أن يتم مراعاتها في الوصول لحق الإنسان في مسكن لائق، ومدى تأثير الحملات والحشد الجماعي في الضغط على الحكومات من أجل المطالبة والوصول للحقوق بشكل عام.

في السياق ذاته جرى فتح النقاش لطرح العديد من القضايا حيث جاءت القضية الأولى، نحو بدائل لسياسات السكن في مصر، والتى أثارت العديد من النقاشات بين المشاركين نظرا لما تتضمنه من تعقيدات متعلقة بوضع سياسات للإسكان تقوم على أساس حقوقي ومنهجي، بعيدا عن أفكار السوق الحر، والاستثمار الهادف للربح على حساب الفئات الفقيرة والمستضعفة، لذلك خرج المشاركون بمجموعة التوصيات التالية:

- وقف سياسات الخصخصة على مستوى جميع قطاعات الدولة التي تدخل في قضايا السكن؛ وبالأخص هيئة المجتمعات العمرانية؛
- وضع خطة إستراتيجية قومية للسكن، تشارك فيها منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا السكن في وضع سياسات تلك الخطة؛
- إعادة صياغة مشروع "مليون وحدة سكنية" من خلال إعادة طرحه على منظمات المجتمع المدني لوضع الإطار الحقوقي للمشروع؛
- المطالبة بوضع تشريعات بدءا من الدستور وحتى القوانين واللوائح المنظمة معنية بالحق في السكن اللائق، ومراعاة العدالة الاجتماعية والفئات الأولى بالرعاية، وكذلك توضيح معاييره بما يتوافق مع المعايير الدولية التي صادقت عليها مصر؛
- إعادة صياغة ووضع ضوابط جديدة خاصة بعملية البناء والتشييد، متضمنة المشاركة في اختيار الأراضي ومواد البناء وكل ما يلزم من إجراءات البناء والتشييد؛
- إتاحة المعلومات والشفافية ضمن الحق في الحصول على المعلومة.
- حصر وتحديد الآليات التي يمكن أن تمارس على الجهات الممولة لمشاريع الإسكان؛
- التأكيد على وحدة الموازنة فيما يتعلق بمشاريع الإسكان وعمليات البناء والتشييد، وإدراج كافة الموارد والنفقات العامة ضمن الموازنة، وكذلك إدراج كافة المبالغ من قروض ومنح خاصة بالبنية الأساسية أو مشاريع السكن ضمن إطار الموازنة إعمالا لمبدأ الرقابة والشفافية والمشاركة، مثال (قضية تجديد وتطوير مطار القاهرة)؛
- العودة إلى الهيئات العامة بدلاً من سياسية الشركات القابضة؛
- تعديل قوانين الموازنة العامة للدولة بما يضمن إعمال مبدأ المشاركة والمراقبة؛
- إعطاء أدوار وآليات خاصة باتحادات الملاك والمستأجرين وتأكيد حق المنتفعين في التنظيم الخاص بالسكن؛
- وضع تشريع مالي يقوم على متابعة ومراقبة المنح والقروض تكون خاضعة للموازنة العامة؛

- محاولة إيجاد نظام تحفيزي يدفع أصحاب الوحدات السكنية المغلقة بفتحها مما يساعد في تحسين الثروة السكانية؛
- تضمين تشريع السكن وسبل الإنصاف القانوني بما يتعلق بسياسات الإخلاء القسري من خلال التأكيد على أنه لا يجوز الإخلاء إلا بحكم قضائي؛
- وضع قاعدة بيانات خاصة بالثروة العقارية في مصر؛
- تعديل قانون الإسكان التعاوني بما يضمن حق الناس في الوصول للسكن؛
- استخدام النظام الضريبي في التعامل مع الشقق المغلقة أو الخالية؛
- إلزام الشركات العقارية الخاصة بتخصيص جزء من المشاريع السكنية لبناء وحدات اقتصادية حتى يساعد في بناء نسيج اجتماعي متماسك؛
- وضع سياسات سعريه تتعلق بتقييم القيمة الإيجارية للوحدات السكنية وفقا للموقع، و نوع البناء... وغيره؛
- وقف تملك الأجانب للعقارات في مصر وحق المقيمين في ذلك؛
- الموائمة بين القيمة الإيجارية للسكن ومتوسط دخل الفرد.

- **بينما جاءت القضية الثانية عن البعد الاجتماعي للملكية وأمن الحيازة،** والتى خرجت بما يلي:
  - تنقية التشريعات التي توجد بها مواد تحول دون إعمال مبدأ أمن الحيازة؛
  - تقنين الوضع القانوني للحيازة السكنية، طالما لم تكن مقامة على أراض زراعية، ومر عليها خمس سنوات حيازة هادئة أمنة مستقرة؛
  - إعادة صياغة القانون المنظم للعلاقة بين المالك والمستأجر؛
  - وضع تحديد ومعايير للحيازة على الأراضي الزراعية والصحراوية؛
  - وضع معايير واضحة ومتماشية مع القواعد الدولية فيما يتعلق بعمليات الإخلاء القسري، وإجراءات نزع الملكية.

- **فى حين تناولت القضية الثالثة، الانتهاكات وكيفية مواجهتها، حيث** لم تكن التوصيات فيما يتعلق بسبل مواجهة الانتهاكات كثيرة لأنها تتقاطع مع العديد من التوصيات المتعلقة بآليات التشبيك والتواصل، وإيجاد سياسات بديلة للسكن في مصر، ولكن أكد المشاركون في تلك القضية على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني أثناء القيام بعمليات الإخلاء القسري، حتى يتم مراعاة الإجراءات الواجب اتباعها في تلك العملية.

- **وتناول الحاضرون قى إطار القضية الرابعة، آليات التشبيك والتواصل،** وقد خرج المشاركون بعد مناقشة تلك القضية بمجموعة من التوصيات والمقترحات من بينها:

  - تحديد الأطراف المعنية بدعم وتعزيز آليات التواصل وهم (الجهات الحكومية والمسئولين+ المجتمع المدني+ الروابط+ العوائل + المجالس العرفية+ الخبراء والفنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة)؛
  - توحيد المفهوم والإطار المنهجي بين الأطراف المعنية للتعريف بالحق في السكن الملائم، وأن حقوق الأرض والسكن حق أساسي من حقوق المجتمع وغير قابل للتجزئة؛
  - تشكيل مجلس أو اتحاد من جميع الأطراف المعنية السابق ذكرها، للعمل على إيجاد حلول بديلة، فضلا عن القيام بتحركات عاجلة لوقف الانتهاكات المتعلقة بالحق في السكن؛
  - التعامل مع المسئولين الحكوميين في إطار سياسة التكامل والمشاركة كأساس للتواصل؛
  - العمل على اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لحل المشكلات أو الانتهاكات التي قد مورست ضد السكان المتضررين من عمليات التطوير وإعادة التخطيط قبل ثورة 25 يناير. (من خلال تناول قضايا بعينها)؛
  - العمل على تكوين لجان وروابط شعبية من أجل تعزيز وزيادة التوعية بالحق في السكن اللائق بين الطبقة العريضة من المجتمع؛
  - التفكير في محاولة إنشاء كيان على سبيل المثال (التحالف المصري للموئل)، يتشكل من جميع أطياف المجتمع من مؤسسات مجتمع مدني، وأفراد، وباحثين، وأكاديميين، وخبراء، وفنيين، وغيرهم من أصحاب المصلحة؛
  - العمل على تعزيز التعاون والتواصل مع الإعلام فيما يتعلق بالتركز على قضايا السكن في مصر؛

- العمل على توعية وبناء قدرات الروابط واللجان العشبية فيما يتعلق بقضايا السكن؛
- إدارة حملة للاعتراف بالقطاع اللارسمي للإسكان، وإدخال آلياته في صناعة القرار؛
- الالتزام بتشكيل لجنة يتم التوافق عليها لمتابعة وتنفيذ تلك التوصيات والمقترحات خلال الفترة القادمة.

وقد تم الاتفاق في نهاية الورشة على أهمية التعاون بين جميع الأطراف المعنية الرسمية وممثلي المجتمع المدني والحركات الاجتماعية واللجان الشعبية، لتفعيل ما جاء من توصيات في الورشة، وخصوصًا التوصيات المتعلقة بآليات التشبيك والتواصل.

وسوف تكون الترجمة الفعلية لهذا التعاون في خطواته الأولى، متمثلاً في عقد اجتماعات مع الهيئات الرسمية المسئولة عن السكن سياساته وخطط التنفيذ، وتشريعاته، وذلك عقب الانتهاء من الدورة التدريبية التي تنظمها شبكة حقوق الأرض والسكن لأعضائها في مصر بالتعاون مع مؤسسة Witness، حول آليات المناصرة باستخدام الفيديو.

وتدعو شبكة حقوق الأرض والسكن جميع الأطراف المعنية إلى اجتماع عام يضم ممثلي الأطراف المشاركة لوضع خطة التعاون المقترحة والإعلان عن هذه الخطة بين أطراف المجتمع المدني والجهات المسئولية عن أن تكون حيثياتها ونتائجها مطروحة على العلن ومفتوحة أمام مشاركة جميع الراغبين في المساهمة في هذا الكيان البناء من أجل حق في سكن ملائم للجميع.

ملحق (1)

جدول أعمال الورشة

اليوم الأول **13 يوليو 2011**		
9:00-9:30	تسجيل	
الجلسة الأولى		
أوضاع السكن في مصر		
9:30-10:00	افتتاح الورشة - ورقة حول أوضاع السكن في مصر	ربيع وهبه
10:00-10:15	فيلم 15 دقيقة عن السكن في مصر	محمود العدوي
10:15-11:00	كلمة للمسئولين الحكوميين أو المتخصصين في قضايا السكن	د. شريف الجوهري: صندوق تطوير المناطق العشوائية- رئاسة مجلس الوزراء ومتحدثين آخرين
الجلسة الثانية		
سياسات الإسكان في مصر قبل وبعد 25 يناير		
11:00-11:15	سياسات التحرر الاقتصادي والحق في السكن في مصر	عبد المولى اسماعيل
11:15-11:30	مشروع 2050 (رؤية حقوقية)	محمد عبد العظيم
11:30-11:45	قراءة في الموزانة العامة للدولة وقضايا السكن في مصر	إلهامي الميرغني- حلمي الراوي
11:45-12:15	مداخلات الحضور	
12:15-12:30	التعقيب من المتحدثين	
12:30-1:00	**استراحة**	
الجلسة الثالثة		
الشهادات الحية		
1:00-1:10	مطار إمبابة	
1:10-1:20	عزبة الهجانة	
1:20-1:30	سكان الإيواء	
1:30-1:40	منشية جمال عبد الناصر حلوان	
1:40-1:50	اللاجئين	
1:50-2:30	المداخلات والتعقيب	
الجلسة الرابعة		
المبادرات وتدخلات المجتمع المدني ومركز معلومات البنك الدولي		
2:30-2:45	الحق في السكن بين التزامات الدول التعاقدية والتشريعات المحلية	احمد منصور
2:45-3:00	مركز معلومات البنك الدولي وكيفية الاستفاده منه	أيمي عقداوي
3:00-3:15	المنظمات الشريكة (التجارب والخبرات)	
3:15-3:45	المداخلات	
3:45-4:15	التعقيب من المتحدثين	
4:15-5:00	**الغداء**	
اليوم الثاني **14 يوليو 2011**		
9:00-9:30	تسجيل	
الجلسة الأولى		
استراتيجيات وأدوات للدفاع عن الحق في السكن اللائق		
9:30-9:45	المعايير الدولية للحق في السكن اللائق	عبده أبو العلا

9:45-10:00	الحق في المدينة	باهر شوقي
10:00-10:15	الإعلام ودوره وكيفية توظيفه	محمود العدوي
10:15-10:30	التشبيك والحملات من أجل الوصول للحق في السكن اللائق	هالة شكرالله
10:30-11:10	المداخلات	
11:10-11:30	التعقيب	
11:30-12:00	**استراحة**	
مجموعات العمل		
12:00-1:30	**المجموعة الأولى** نحو بدائل لسياسات السكن في مصر	عبد المولى إسماعيل
	المجموعة الثانية البعد الاجتماعي للملكية وأمن الحيازة	محمد عبد العظيم
	المجموعة الثالثة الانتهاكات وكيفية مواجهتها	وجدي عبد العزيز
1:30-2:00	عرض المجموعات	
2:00-2:45	المداخلات	
2:45-3:00	التعقيب	
3:00-4:00	ختام وتوصيات	
4:00-5:00	**الغداء**	

ملحق (2)
قائمة المشاركين

رقم	الاسم	المؤسسة/ المنظمة/ الهيئة الحكومية	رقم التليفون	البريد الإلكتروني
1	PhD. Nivien Saleh	University of St.Thomas	+1 202 270 1610	Nivien.Saleh@gmail.com
2	أ.د شريف الجوهري	صندوق تطوير المناطق العشوائية (ISDF)	+20 (010) 141 0224	TA&CB@isdf.gov.eg
3	د. منال الشريف	صندوق تطوير المناطق العشوائية/ رئاسة مجلس الوزراء	+20 (012) 544 8309	Manal_16000@yahoo.com
4	د. ماجدة عبد العال أحمد	الهيئة العامة للتخطيط العمراني	+20 (0100) 337 840	MagdaSaleem2010@yahoo.com
5	م/ ناهد نجيب إسرائيل	الهيئة العامة للتخطيط العمراني	+20 (017) 266 1138	Nahedadel@gmail.com
6	إسلام محمد علي	الهيئة العامة للتخطيط العمراني	+20 (0100) 084 620	Eslam_mandour@hotmail.com
7	Dr. Bassem Fahmy	UN Habitat	-	Bassemabbass@yahoo.com
8	نيفين جورج حنا عقل	Takween Integrated Community	+20 (012) 840 8168	nevineakl@hotmail.com n.akl@takween.eg.com
9	على درويش	المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي	+20 (016) 958 1471	-
10	أحمد محمد بشير	شركة ماسبيرو	+20 (016) 888 0484	-
11	حسام أحمد الشاذلي	شركة ماسبيرو	+20 (015) 1515 6990	-
12	هاني رشدي جرجس	CEOSS	+20 (012) 1858 555	Hani.roshdi@ceoss.org.eg Hani.roshdi@yahoo.com
13	حازم عبد الفتاح	consultant	+20 (010) 3344 055	Hazemkamal2000@yahoo.com
14	نورا سامي محمود	Camp Travel	+20 (010) 8780 808	Camps_group@yahoo.com Noura_samy@hotmail.com
15	أحمد محمد علي	AHED	+20 (010) 1822 497	-
16	مروه عاشور عثمان	AHED	+20 (010) 093 4381	-
17	سلوى سامي رجب	AHED	+20 (011) 511 3165	-
18	محمد عز الدين عيسى	اللجنة الشعبية للدفاع عن أرض مطار إمبابة	+20 (010) 5293 575	-
19	عبده أبو العلا	الشهاب	+20 (010) 2173 680	abdo@future.org
20	د. غادة فاروق حسن	الهيئة العامة للتخطيط العمراني	+20 (017) 266 1136	ghadafhassan@gopp.gov.eg
21	إيمي عقداوي	BIC	-	aekdawi@bicusa.org
22	زينب علي عبده	جمعية النهضة بالأسرة إمبابة	+20 (011) 1122 411	Zinab_ali84@yahoo.com

23	حلمي سامي حلمي	حملة حلمنا بكرة أحلى لإمبابة	+20 (011) 8621 113	Campaign_7elmna@hotmail.com
24	أحمد عصام الدين	المستشارون المتحدون	-	ahmedarc@yahoo.com
25	إلهامي الميرغني	جمعية التنمية الصحية والبيئية AHED	+20 (010) 169 0388	Elhamy55@gmail.com
26	إيناس السعيد	باحثة ماجستير	+20 (010) 5648 517	Nosa8326@hotmail.com
27	فاتن إبراهيم أبو شهبة	مؤسسة حلوان لتنمية المجتمع	+20 (010) 581 4211	totayusf@yahoo.com
28	فاطيما إدريس	تضامن/ المجلس المصري متعدد الثقافات	+20 (014) 267 0155	Fatima@tadamoncouncil.org
29	كريم محمد علي	جمعية التنمية الصحية والبيئية AHED	+20 (012) 4786 637	karimwigz@hotmail.com
30	عمرو إسماعيل عادلي	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية	+20 (012) 7793 243	amradly@eipr.org
31	Ryan Schlief	Witness	-	ryans@witness.org
32	فاطمة سيد محمد	حابي للحقوق البيئية	+20 (010) 514 0577 (011) 577 4889 (0)2 268 20 615	Alzhra.2000@yahoo.com Habi_center1@yahoo.com
33	أحمد عبد الحافظ	جريدة الشروق	+20 (010) 619 4984	ahmedabdelhafz@gmail.com
34	Manal Abaza	DSC	+20 (012) 222 8386	m.abaza@dscegypt.org
35	أميرة سالم إبراهيم	الشهاب	+20 (019) 214 2946	Amirasalem7@yahoo.com
36	أمال حسين حافظ	الشهاب	+20 (012) 224 7249	Amal.hussian@hotmail.com
37	حلمي الراوي	مرصد الموازنة العامة	+20 (012) 274 9253	helmmy@gmail.com
38	إيناس المدرس	توعية البيئة الدولية	+20 (012) 3122 037	Enas_akm@yahoo.com
39	عماد فريد	شركاء توعية البيئة EQF	+20 (010) 166 2732	emadafarid@hotmail.com
40	وجدي عبد العزيز	مركز الجنوب لحقوق الإنسان	+20 (012) 364 2094	South_center@yahoo.com
41	Clarisa Bencomo	Ford Foundation	+20 (012) 3149 567	C.bencomo@fordfoundation.org
42	Ahmed Maher Farouk	جريدة المصري اليوم	+20 (011) 924 1231	Loai.farouk@gmail.com
43	zeinabTolba	جريدة العالم اليوم	+20 (014) 449 1083	Zeinab_tolba@yahoo.com
44	Badr AldeenTomsa	Gibal Elnuba	+20 (016) 623 8291	Tomsal1978@yahoo.com
45	Hassan Margani	University of Tana	+20 (014) 392 26620	Hassan2_mrg@yahoo.com

46	Hany Elminiawe	adaptegypt	+20 (012) 237 238	adaptegypt@gmail.com
47	محمود العدوي	DSC	+20 (016) 6722 502	m.adawy@dscegypt.org
48	دينا حسين	جريدة العالم اليوم	+20 (010) 3828 729	dinahussn@yahoo.com
49	عبد المولى إسماعيل	الجمعية المصرية للحقوق الجماعية	+20 (010) 5760 794	Abdelmawla.ismail@gmail.com
50	على عدلي على	لجنة حقوق الإنسان نقابة المحامين	+20 (010) 8277 403	
51	فادي سعيد كامل	لجنة حقوق الإنسان نقابة المحامين	+20 (012) 834 9491	Fadysaid86@yahoo.com
52	شهاب الدين حسني حمودة	لجنة حقوق الإنسان نقابة المحامين	+20 (012) 303 3017	Shehab_2010@hotmail.com
53	منى فتح الباب	DSC	+20 (012) 409 0024	Monamor96@hotmail.com
54	شيماء عرفه محمد	مؤسسة المعسكر	+20 (010) 399 5409	Heavenly_angle@hotmail.com
55	رامز صبحي	جريدة البديل	+20 (018) 235 9062	Ram_ram63@gmail.com
56	غادة النجار	التلفزيون المصري	+20 (011) 5009 013	Dodo.nagger@yahoo.com
57	فخري مصطفى مقدم	جبال النوبة	+20 (010) 352 4939	Fakhri.mustafa1.com
58	أحمد ماهر فاروق	حركة المصري الحر	+20 (011) 9241 231	Loai.farouk@gmail.com